بحث مجالات التعاون النفطي بين بلادنا وكل من الهند وتركيا

■ ،صنعاء/ سبأ

بحث وزير النفط والمعادن المهندس هشام شرف عبدالله أمس مع السفير الهندي بصنعاء الدكتور أوصاف سعيد مجالات التعاون بين البلدين وسبل تعزيزها وتطويرها والمواضيع ذات الاهتمام المشترك بين الجانبين في مجالات النفط والغاز والمعادن.

وتطرق اللقاء إلى الجوانب المتعلقة باهتمام عدد من الشركات الهندية للدخول إلى السوق اليمنية في مجال استكشاف وإنتاج النفط في عدد من القطاعات النفطية الجديدة.

وفي هذا الخصوص أكد الوزير هشام شرف أنه سيتم في شهر أغسطس القادم عقد لقاء مع الشركات الهندية التي ترغب في الاستثمار في القطاع النفطي في اليمن حيث سيتم عرض كل الفرص المتاحة من خلال هيئة استكشاف وإنتاج النفط، وعرضها على الشركات الهندية وتنسيق زيارتها إلى عدد من المواقع حتى تتخذ القرار المناسب في اختيار القطاعات النفطية والغازية المتاحة في اليمن للاستثمار فيها.

كما ناقش الجانبان الجوانب المتعلقة برغبة عدد من الشركات الهندية في الاستفادة من الغاز في اليمن لإقامة مشاريع ذات عمالة كثيفة وتخلق دخلاً إضافياً لليمن.

وفي هذا الصدد أشار وزير النفط والمعادن إلى أن الجانب اليمني يجري الدراسات اللازمة لرؤية مدى إمكانية توفر كميات إضافية من الغاز في المستقبل القريب، وبما يمكن تلك الشركات من طرح مقترحاتها والتفاوض بشأنها لتكون موضع التنفيذ.

كما بحث اللقاء الجوانب المتصلة بالعروض التي تقدمت بها الشركات الهندية لوزارة الكهرباء والطاقة لإنشاء محطات كهربائية صغيرة في أماكن توفر الغاز في عدد من القطاعات في اليمن، حيث ستقوم وزارة النفط والمعادن بالتنسيق مع وزارة الكهرباء لتحديد إمكانية توفير كميات من الغاز لمثل هذه المحطات في مناطق متفرقة.

وناقش الجانبان مواضيع التدريب والتأهيل للكوادر اليمنية وإمكانية الاستفادة من برنامج التعاون الفني الهندي.

ولفت الوزير هشام شرف إلى ضرورة إتاحة مزيد من فرص التدريب والتأهيل لكوادر وزارة النفط والمعادن والوحدات والمؤسسات التابعة لها للاستفادة من برنامج التدريب الفني الهندي الذي يوفر فرصاً عديدة للكوادر الفنية في مجال النفط والغاز.

وجدد وزير النفط والمعادن الترحيب بالاستثمارات الهندية في اليمن ورغبتها في الاستفادة من الفرص الواعدة في هذه القطاعات، وبما يحقق المصالح المشتركة للجانبين، مؤكدا حرص الوزارة على تقديم كافة التسهيلات اللازمة للاستثمارات والشركات الهندية لإنجاح جميع أنشطتها الاستكشافية والإنتاجية في اليمن.

إلى ذلك التقى وزير النفط والمعادن المهندس هشام شرف عبدالله أمس السفير التركي بصنعاء فضلي تشورمان جرى خلال اللقاء بحث مجالات التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها وتطويرها خاصة في مجالات النفط والغاز والمعادن.

وخلال اللقاء قدم السفير التركي مقترحاً بشأن مذكرة تفاهم بين البلدين خاصة بالتعاون في مجالات النفط والمعادن والمقترحة من الجانب التركي لتفعيل التعاون في مجالات النفط والمعادن والمشاريع المرتبطة بها في مجال التخزين والاستكشاف والإنتاج والصناعات التحويلية المختلفة.

وأكد الجانبان أهمية تعزيز التعاون بين البلدين في مجالات التدريب والتأهيل خاصة وأن الجانب التركي يمتلك إمكانات كبيرة في رفد اليمن بالخبراء أو استقبال المتدربين من وزارة النفط والمعادن والوحدات والمؤسسات التابعة لها.

ونوه وزير النفط والمعادن باهتمام ومتابعة السفير التركي لتطوير التعاون بين البلدين في مجال النفط والغاز، متمنيا أن تشهد المرحلة المقبلة تعاوناً ملحوظا يشمل المكونات الحكومية والقطاع الخاص التركي.

وأكد الوزير هشام شرف ترحيب اليمن بالاستثمارات التركية، والتي قال إنها ستحظى بكافة أشكال الاهتمام لإنجاح أنشطتها في اليمن، وبما يسهم في تطوير علاقات التعاون بين البلدين، والدفع بها إلى آفاق أرحب.

وزير الثروة السمكية يناقش عدداً من القضايا المتعلقة بالقطاع السمكي ومواقع الإنزال بالمهرة

■ ،المهرة/ سبأ

ناقش اجتماع عقد أمس بمحافظة المهرة برئاسة وزير الثروة السمكية المهندس عوض السقطري ومحافظ المحافظة علي محمد خودم عدداً من القضايا المتعلقة بالقطاع السمكي ومواقع الإنزال و دور خفر السواحل في ضبط و رصد المخالفات والتجاوزات المتعلقة بعملية الاصطياد.

وتناول الاجتماع الذي ضم عدداً من أعضاء الهيئة الإدارية لمحلي المهرة ومسئولي مكتب الثروة السمكية سير العمل بميناء نشطون السمكي البالغة تكلفته خمسة ملايين دولار بتمويل من مشروع الأسماك الخامس.

وفي الاجتماع أكد الوزير السقطري اهتمام الوزارة بالارتقاء بالقطاع السمكي في محافظة المهرة لأهميته الاقتصادية الكبيرة لأبناء المحافظة وكذا حرصها على توفير البنية التحتية لهذا القطاع على امتداد مواقع الإنزال السمكي .

إلى ذلك تفقد وزير الثرورة السمكية مبنى فرع الوزارة بالمحافظة ..مستمعا إلى شرح مفصل من مدير عام مكتب الفرع شملان سعد شملان حول عمل ونشاط الفرع وما يقدمه من أنشطة مختلفة في مجال القطاع السمكي .

وكان الوزير والمحافظ قد اطلعا على تجهيزات مبنى مركز مراقبة الجودة الذي تم استكماله بتكلفة ٥٣مليون ريال بتمويل من صندوق التشجيع الزراعي السمكي.

كما اطلعا على نشاط شركة حوف للأسماك والأحياء البحرية التابعة للمستثمر احمد قحطان التميمي وما تقوم به من أنشطة تجارية متعددة في مجال تصدير الأسماك باعتبارها من الشركات الرائدة في تصدير الأسماك إلى جمهورية مصر العربية ودول شرق آسيا .

على نفس الصعيد تفقد وزير الثروة السمكية موقع الإنزال السمكي في منطقة حيفيف الساحلية وعلى مبنى مراقبة الجودة البالغة تكلفته ٥٥ مليون ريال بتمويل من صندوق التشجيع الزراعي السمكي.

واستمع الوزير إلى هموم ومشاكل الصيادين في موقع الإنزال السمكي بحيفيف مديرية الغيظة ..مؤكدا حرص الوزارة و قيادة السلطة المحلية على تذليل كافة الصعوبات التي تواجههم .

وشدد الوزير على ضرورة تضافر الجهود والعمل على تطوير هذا القطاع بما يلبي طموحات الصيادين بعيدا عن الفوضى والعشوائيات التي يلجأ إليها بعض الصيادين باستخدامهم وسائل مخالفة لقانون الصيد التي تهدد الثروة ومخزونها السمكي ..مؤكدا أن الوزارة ستعمل على محاسبة المخالفين لعملية قانون الاصطياد .

كما تفقد الوزير موقع ثلاجة الموسوسة العامة للاصطياد الساحلي.. واطلع على أوضاعها وما آلت إليه خصوصا بعد توقف العمل فيها منذ العام ٢٠٠٦م .

واطلع وزير الثروة السمكية على الأعمال الجاري تنفيذها في إعادة بناء عدد من الأرصفة السمكية في مواقع الإنزال السمكي .

رافقه في الزيارة الوكيل المساعد لقطاع المشاريع بالوزارة عباس الزبيدي ورئيس الإتحاد التعاوني السمكي علي أحمد بن شبا ومدير عام مشروع الأسماك الخامس عمر صبيح وعدد من مسئولي المحافظة.

جمعان يدشن صرف مرتبات أكثر من ٧ آلاف من الموظفين الجدد بالأمانة

■ ،صنعاء/ سبأ

دشن أمين عام المجلس المحلي بأمانة العاصمة أمين محمد جمعان أمس عملية صرف مرتبات الموظفين الجدد بأمانة العاصمة البالغ عددهم ٧ آلاف و٥٣٦ موظفاً وموظفة منهم ٣ آلاف و٨١٧ ذكور و٣ و٧١٩ إناث.

ووزعت عملية الصرف على ٨ لجان منها ٤ لجان للذكور موزعة على لجنتين بديوان أمانة العاصمة ولجنتين بمكتب الأشغال بالأمانة فيما ووزعت ٤ لجان للإناث بالمدرسة الفنية سابقا "المعهد التقني حاليا" والتي وزعت وفقا للحروف الأبجدية .

وخلال التدشين أشار جمعان في تصريح لـ" سبأ " إلى أهمية هذا العمل الوطني الجبار الذي يهدف إلى التخفيف من البطالة بين أوساط الشباب وذلك وفقا لما نصت عليه المبادرة الخليجية .

وثمن جمعان جهود القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية وجهود حكومة الوفاق الوطني برئاسة رئيس مجلس الوزراء محمد سالم باسندوة على هذا العمل الوطني الكبير لاستيعاب هذه القوة البشرية للوظائف الجديدة في كل القطاعات .

من جانبه أكد مدير عام مكتب المالية بأمانة العاصمة رئيس الوحدة التنفيذية لصرف المرتبات عبده المقالح أن التكلفة الإجمالية لعملية صرف المرحلة الأولى للفترة من (يناير حتى نهاية ابريل ٢٠١٢م) بلغت نحو مليار و ٤٨٣ مليوناً و ١٠٣ آلاف و ٩٧٣ ريالاً ، فيما تتضمن المرحلة الثانية إعادة توزيع الموظفين بحسب التخصص والاحتياج على مستوى ديوان الأمانة ومكاتبها في مديريات العاصمة صنعاء العشر .

وأشار المقالح إلى أن الوحدة الفنية للصرف سعت إلى تسهيل الإجراءات الخاصة بالصرف من خلال التواجد المستمر ومتابعة اللجان وحل المشاكل والصعوبات التي قد تواجهها من خلال اللجان الإشرافية التابعة للجان الميداني لتولي هذه المهام .. مشيدا بجهود أعضاء لجان الصرف ذكور وإناث .. لافتا أن عملية الصرف ستستمر مدة عشرة أيام .

حضر التدشين رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية بمحلي الأمانة حمود النقيب وعضو المجلس المحلي بالأمانة أحمد صلاح و مدير عام الخدمة المدنية بالأمانة نائب رئيس الوحدة التنفيذية للصرف حميد الهندي ورئيس اللجنة الفنية للصرف فايز سعيد وعدد من المختصين في الجهات ذات العلاقة.

محاضرة عن الاستثمار للكوادر الدبلوماسية

■ ،صنعاء / سبأ

نظم المعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار أمس محاضرة حول واقع الاستثمار في اليمن بمشاركة عدد من الكوادر الدبلوماسية التي ستتسلم مهامها الجديدة في سفارات اليمن بالخارج .

وتناولت المحاضرة التي ألقاها مدير عام الهيئة العامة للاستثمار عادل الأشطل كل ما يتصل بالواقع الاستثماري في اليمن، والإنجازات التي تحققت على هذا الصعيد باعتماد وتنفيذ أكثر من سبعة آلاف مشروعاً بقيمة إجمالية تزيد عن ثلاثة تريليونات ريال.

واستعرض الأشطل جهود الهيئة في تطوير قطاع الاستثمار، من خلال اعتماد الاستراتيجية الوطنية لترويج الاستثمار .. مبيناً أهداف الاستراتيجية وما تتوخاه من تحفيز لجهود الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في اليمن، وصولاً إلى جذب مزيد من الاستثمارات الخارجية المباشرة.

وعرض مدير عام الهيئة العامة للاستثمار جملة من الفرص المتاحة، والإنجازات المتحققة على صعيد تطبيق مبدأ النافذة الواحدة، بكل ما توفره من تسهيلات للمستثمرين، واختصار للجهد والوقت فيما يخص المعاملات المرتبطة بمشاريعهم في اليمن.

وخصص الأشطل جزءاً مهماً من محاضرته، للدور الذي يتعين على الدبلوماسيين بذله في الترويج للاستثمار، والنصائح التي تساعدهم على خلق الانطباع الإيجابي الأول للمستثمرين الذين يترددون على السفارة اليمنية بالخارج بغرض الحصول على المعلومات بشأن الاستثمار.

وكان نائب عميد المعهد الدبلوماسي الوزير المفوض، حسن مسعود قحطان حث في مستهل المحاضرة الكوادر الدبلوماسية على التفاعل مع مضامين وأهداف المحاضرة والاستفادة منها في مصلحة بلدهم أثناء العمل في البلدان الأخرى .

وأثريت المحاضرة بالنقاش المستفيض والاستفسارات من قبل الحاضرين .

اختتام حملة التحصين ضد مرضي الطاعون وجدري الاغنام والماعز بلحج

■ ،كتب/منصورشايع

اختتمت أمس حملة التحصين البيطرية ضد مرضي طاعون المجترات الصغيرة وجدري الأغنام والماعز في محافظة لحج والتي نفذتها الإدارة العامة للصحة الحيوانية والحجر البيطري بالتعاون مع مشروع تحسين معيشة المجتمع ((CLPالممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. واستهدفت الحملة تحصين أكثر من ٣٠ ألف رأس من الماعز والأغنام ضد مرضي طاعون المجترات الصغيرة وجدري الأغنام والماعز في سبع مديريات بمحافظة لحج استمرت عشرة أيام ، تم تنفيذ الحملة بواسطة سبع فرق بيطرية استهدف تحصين الماعز والأغنام في مديريات (الحوطة ، تبن، المسيمير ، الملاح، القبيطة ، الحبيلين، طور الباحة)

وتأتي الحملة في إطار جهود وزارة الزراعة والري لتنمية الثروة الحيوانية وحمايتها من الأمراض خاصة مرضي طاعون المجترات الصغيرة وجدري الأغنام والماعز والذي يهدد قطاعا واسعا من الثروة الحيوانية ودورها في إيجاد مناعة لدى الحيوان تقيه من الإصابة بمثل هذه الأمراض .

شركة إماراتية تستكشف الفرص الاستثمارية بمحافظة مارب

■ ،، مارب/سبأ

التقى محافظ مارب سلطان بن علي العرادة أمس، وفد شركة رويال فالكون القابضة الإماراتية، الذي يقوم بزيارة استكشافية للفرص الاستثمارية في المحافظة.

وفي اللقاء استعرض المحافظ الفرص الاستثمارية المتاحة في المحافظة في مجالات الصناعة الاستخراجية والزراعة والسياحة.. مشيراً إلى المميزات التي يمنحها قانون الاستثمار اليمني للمستثمرين العرب والأجانب.

من جانبه أعرب وفد شركة رويال عن رغبة الشركة في إقامة العديد من الفرص الاستثمارية في اليمن عامة ومحافظة مأرب خاصة في مجالات مختلفة سواء في مجال النفط أو صناعة الرخام أو الكهرباء وفي الكثير من المجالات المتاحة وذات الجدوى الاقتصادية.

هيئة المواصفات تمنع إنتاج واستيراد مساحيق الشراب الصناعي المضاف لها محليات صناعية

■ ،، الثورة /عبدالله الخولاني

أعلنت الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس بأنها اتخذت قرارا بمنع إنتاج واستيراد مساحيق الشراب الصناعي المضاف لها محليات صناعية.

وأوضح/ وليد عبد الرحمن عثمان – مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة ان هذا القرار يأتي في إطار حرص الهيئة على حماية صحة وسلامة المستهلك وخاصة شريحة الأطفال لكون هذه المحليات تحتوي على المحلي الصناعي اسبسلفام يوتاسيوم الذي يجب الا تزيد كمية الاستهلاك فيه عن١٥ ملغرام/كجم من وزن الجسم كذلك يحتوي على الاسبارتم والذي يمنع استخدامه من قبل الأشخاص المصابين بمرض الفنيل كيتيون يوريا آيضا هذه المحليات لا يسمح بإضافتها للمنتجات الموجهة لشريحة الأطفال .

مؤكدا أن القرار جاء بناء على نتائج النزول الميداني إلى الأسواق من قبل اللجان المختصة بالهيئة للتأكد من التزام المستوردين والمنتجين بالمواصفات والضوابط الخاصة بمساحيق الشراب الصناعي المضاف لها محليات صناعية والتي كانت قد حددتها اللائحة رقم (٤) لسنة٢٠١١م بشأن ضوابط إنتاج واستيراد وتداول تلك المساحيق والتي اتضح من خلالها بأن هذه المنتجات تستخدم من قبل الاطفال مما يعني تعرضهم لإخطار صحية.

وأشار عثمان إلى أن الهيئة قد أصدرت تعاميم إلى جميع الجهات ذات العلاقة بتشديد الرقابة وسحب المنتج من الأسواق كونها ترتبط بإضرار صحية على المستهلكين بشكل عام والأطفال على وجه الخصوص.

داعيا تلك الجهات وكذلك المواطنين إلى التعاون في العملية الرقابية والإبلاغ عن أي محل تجاري يتداول فيه بيع تلك المنتجات وذلك حماية لصحة وسلامة المستهلك والصالح العام ومصلحة الوطن.

وزير الشئون القانونية الدكتور محمد المخلافي لـ" الثورة ":

الحكومة ستقر قريباً قانون العدالة الانتقالية لإنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان

ما حدث من ادعاء بإصدار تقرير حول إشكالية الضرائب مع القطاع الخاص لا أساس له من الصحة واختلاقات هدفها التشويش على أداء الحكومة

،،أكد وزير الشئون القانونية الدكتور محمد المخلافي أن الحكومة ستقر قريباً قانون العدالة الانتقالية الذي يهدف بشكل رئيسي إلى إنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

وقال في لقاء خاص لـ "الثورة": إن القانون سيساهم في خلق مناخات سياسية مناسبة للوفاق الوطني ويمثل احد الأسباب الرئيسية لإنجاح مؤتمر الحوار.

وتحدث الدكتور المخلافي عن قضايا هامة تدور حولها العديد من التأويلات والخلافات تتمثل في الصراع القائم بين مصلحة الضرائب والقطاع الخاص حول الارقام الضريبية وكذا قانونية الاعضاء الحاليين لهيئة مكافحة الفساد.

مشيراً الى أن ما حدث من ادعاء بإصدار تقرير حول إشكالية الضرائب مع القطاع الخاص لا أساس له من الصحة واختلاقات هدفها التشويش على أداء الحكومة.

واضاف: إن وزارة الشئون القانونية وجهت رسالة للفت عناية مجلس الشورى لاختيار أعضاء جدد لهيئة مكافحة الفساد لأن الحاليين قد انتهت فترتهم قانونياً.. واليكم حصيلة اللقاء:

حاوره/ محمد راجح

وجهنا رسالة للفت عناية مجلس الشورى لاختيار أعضاء جدد لهيئة مكافحة الفساد لأن الحاليين قد انتهت فترتهم قانونياً

●معالي الوزير ممكن تحدثونا في البداية عن قانون العدالة الانتقالية ومراحل اعدادة ومتى سيتم إقراره؟

–وجد اليمنيون آن المخرج لليمن كيانا وترابا هو الوفاق الوطني عبر عملية سياسية وهذه العملية السياسية جوهرها وعمادها المصالحة الوطنية ، والمصالحة الوطنية لابد أن تفضي إلى السلام ومقابل السلام يمكن العفو عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

العفو تم بقانون لكن السلام لا يتحقق بدون عدل وقانون العدالة الانتقالية يحقق الشق الثاني في عملية المصالحة الوطنية والمتمثل بانصاف الضحايا وأهالي الضحايا وإنصاف المجتمع فيما لحق به جراء انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الصراعات السياسية.

مشروع القانون تم عرضه على الجميع وطرحه للتداول العام من خلال منظمات المجتمع المدني ومع أشخاص مهتمين ومع أكاديميين ومع ذوي العلاقة لأسباب مختلفة، وبناء على ذلك تلقت الوزارة ٣٠ مقترحا استوعبت اغلبها ، وجرى تداول فقط الملاحظات المتعلقة بالمساءلة والمحاسبة لأن العفو قد سبق هذا القانون ومن ثم لم يكن واردا ذكر المحاسبة والعقوبات الجنائية، ثم طرح هذا القانون على لجنة وزارية قامت بمناقشته وجرى الاتفاق علية في إطار هذه اللجنة وتم إحالته لمجلس الوزراء وقد ناقش المجلس القانون في اجتماعه الأسبوعي وقرر استكمال المناقشة في اجتماع هذا الأسبوع.

المجلس سيعمل على إقرار القانون وإحالته لمجلس النواب رغم أن البعض يحاول التنصل من مسئوليته لكنه لن يستطيع التنصل من هذه المسئولية لأن الأطراف الموجودة في الحكومة ممثلة لقوى سياسية وهؤلاء ملزمون جميعا بموجب آلية تنفيذ العدالة الانتقالية وأيضا بآليات التوافق السياسي وقرار مجلس الأمن الدولي الصادر في ٢٩مارس ٢٠١٢م.

أهمية

● طيب ما اهمية القانون لإنجاح مؤتمر الحوار الوطني؟

–إقرار القانون سيساهم في خلق مناخات سياسية مناسبة للوفاق الوطني وللحوار الوطني الناجح وبالتالي سيمثل القانون واحداً من الأسباب الرئيسية لإنجاح مؤتمر الحوار الوطني والمصالحة السياسية ، هذا القانون يمثل الجزء الهام من المصالحة وهو الجزء المتعلق بالمصالحة المجتمعية وتعويض الأفراد والمجتمع بسبب ما لحق بهم من أضرار جراء انتهاكات حقوق الإنسان.

إشكالية الضرائب

● بخصوص اللجنة التي تم تشكيلها لحل المشكلة القائمة بين مصلحة الضرائب والقطاع الخاص والمتعلقة بحجز الأرقام الضريبية ، هل خلصت اللجنة بحسب تأكيدات القطاع الخاص لعدم قانونية هذا الإجراء من قبل المصلحة؟

–الحقيقة هناك اختلاقات كثيرة بدون أساس وجرت الاساءة لي بإصدار هذا التقرير ، لكن هذا لم يحدث إطلاقا وإذا أصدرت هذا التقرير سأصدره علناً وفقاً للقانون، لكن انا كنت مسافراً في الخارج وما حدث فيما ادعوه وقائع مختلقة للإساءة للحكومة والتشويش على عملها وهناك محاولات عديدة لإرباك عمل الحكومة.

أنا ممثل جهة قانونية وإذا أصدرت هذه الجهة شيئا ستفعله بكل وضوح وبكل شفافية وستتعامل معه بكل ثقة لكن لم يحدث ان شاركت في عمل هذه اللجنة نتيجة لغيابي بالسفر ، هذا ليس تبرؤاً من عمل اللجنة بل اللجنة مكلفة بشكل رسمي وانا قبلت أن اكون فيها واذا لم تكن اللجنة قد انجزت مهمتها فسنعمل على انجازها لكن إذا لم تكن قد انجزت عملها هذه مسألة اخرى ويجب ان تنجز عملها، وأحب أشير في هذا الجانب الى مسألة هامة تتعلق بالدور الذي يقوم به الاعلام ومع الأسف مايقوم به الاعلام من مناكفات حاليا لايحقق أي رسالة وانما يهدف الى خلق اجواء ومناخات سلبية في اليمن وعودة البلد الى المربع الاول وهو مربع المواجهات وهذا لن يتحقق، وانا شخصيا لن ألجأ الى رفع دعاوى ضد الإساءات الاعلامية التي اتعرض لها ومنذ أن كنت محامياً لم يحصل ان رفعت دعوى ضد أي وسيلة اعلامية لكن مع هذا أدعو الاعلاميين والصحفيين أن لايدعوا مجالا لمن يسيء لرسالة الصحافة ولآداب المهنة ويجعل الصحافة بدون رسالة وبدون قيم تحكم عمل الصحفي وتحمي حقوق وحريات المجتمع .

هيئة مكافحة الفساد

● ماذا عن القضية المتعلقة بقانون مكافحة الفساد والمقترح الذي تقدمتم به لإعادة تشكيل إدارة جديدة لمكافحة الفساد وبأن صلاحية الإدارة القائمة قد انتهت؟

–نحن جهة قانونية وعلينا أن نراجع القوانين لنرى ماهي الواجبات القانونية للجهات المختلفة وهناك توجيهات نحن مسؤولون عنها في إطار الحكومة وفيما يتعلق بتنفيذ وتطبيق القوانين وجهات نقوم بلفت عنايتها لأن هناك استحقاقاً قانونياً يجب تنفيذه ومن هذا المنطلق قمنا بتوجيه رسالة للفت عناية مجلس الشورى بأنه قد حان موعد فتح باب الترشيح لعضوية هيئة مكافحة الفساد ، وأيضا هذا أمر آخر لأن بعض أعضاء الهيئة اعتبروا ذلك خصومة مع أنهم معنيون بتنفيذ القانون وكان عليهم أن يوحدوا مثل هذا الإجراء وان يدعوا إلى اختيار أشخاص وتجنب المواقف والهفوات التي تمت في اختيار الهيئة السابقة وان يقدموا خبرتهم للمجتمع وللدولة.

قانون منع القات

● معالي الوزير هناك مجموعة شباب ناشطين قاموا بحملة ضد القات واعدوا قانوناً لمنع القات في المؤسسات الحكومية هل هناك إمكانية لوزارة الشئون القانونية لتبني هذا القانون ودراسته وتقديمه للحكومة لإقراره؟

- نحن ممكن أن نكون شركاء مع أي مبادرة وطنية في أي عمل وهذه الشراكة تنبع من اهمية إشراك المجتمع في القضايا الوطنية وموضوع القات يتعلق بكل افراد المجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو من حيث التعامل مع القات وطريقة استخدامه .

بكل سرور أدعو اعضاء هذه الحملة وهؤلاء الناشطين للقدوم للوزارة ويمكن ان نشكل فريقاً للنظر في هذه المسودة التي اعدوها ثم طرحها للمناقشة مع اطراف المجتمع المختلفة لكي نخلص لعمل قانوني يخلق قناعة تامة به وبتطبيقه، والوزارة مستعدة بشكل تام لتبني القانون وأن تعمل مع المجتمع لخلق رأي عام حول هذا القانون وايجاد قناعة بهذا القانون.